



دريد محمود يحيى الشاكر

بغداد

قانونون للنفط وقانونون للغاز... قانونون للنفط وللصنفة

انها تخلصنا من مبدأ المداخلة والاداريات العالية التنفيذ وتعطي لكل اختصاصه وتنفذ بشكل علمي وعملي اكبر...حتى

كان اقتراحنا ان تكون

وزارة للنفط والغاز والتصنيفة

لانها تعني الكثير والتنفيذ الاكثر

علمية...
هل تاجر صمفي او مصفدين خارجيين...استغلال الطاقة المتاحة بطلاقةعالية

للتصفية للغير ونحن الغير...محنة...وانتم اسرع ادراكا استحصال دولار على كل يوم مانعنيه هذه العملية لنا...تاجر

او استخدام برميل دولار للتصفية...الكمية خارج حصة بل مئات الفرض من العمل فورا

والذي يعطى عائديات بيع المنتجات النفطية وسد الحاجة

منها للاستهلاك المحلي

الى متى الانتظار حتى ننشئ

مصفي جديدا...ليس بالامكان

شراء اكثر من مصفى مستعمل

حديث ومصفي في العراق لحين

انشاء المصفي الجديد واي

مصفي يشتري احدث من الموجود

والتسديد بضمان من مصرف

النفط العراقي والذي هوافوق

اي ضمان والعدد ثلاثة او اربعة

مصافي بطاقات مئة الف برميل

يوميا واكثر...وهل تدور او

تلتقف...وحنايكم الاسرع فهما؟

ونحن سنويا نخسر مائتمئة

مصفى من جراء الاستبيسات

النفطية المتبع.

هل يعقل ذلك ...

ما دمنا في قطاع النفط ... ان

نسبة الفقر في العراق لاتحلتها

خمس خطط اقتصادية متميزة

جدا ... للمصرف النفطي

العراقي...حكومي..

والذي سيتحول الى احد اكبر

المصارف العربية خلال سنة فقط

لما من مدخولات ومخرجات

عليه ومنه...وخلال دقيقة تفكير

من حنايكم ستصلون الى مقرة

هذا المصرف المالية والتعهدات

والضمانات الداخلية والخارجية

التي يمكن التعامل بها

وتشغيلها...للقرض والاقتراض

والتعمية وحتى ضمانات سيادية

...الا يستحق قطاع الغاز

العراقي ان نغرده بقانون

وشركة؟

وهل هناك امكانية ..اعتقد

مناحة جدا ...

استثمار الاجار النفطية المبتة

والتي تنتج غازا...وهذا ما

طرخناه في مؤتمر الاستثمار في

بابل غير ان حنايكم اتجه الى

استثمار الغاز المصاحب والحر

الموضوع...والشرح التفصيلي الذي

...الاستحق قطاع التصنيفة لسد

الحاجة المحلية والتصديرية فيما

بعد ان يفرد بقانون

...كان مقترحنا المنشور ان

يكون...
قانونون للنفط

وقانونون للغاز... قانونون

للتصفية

انها تخلصنا من مبدأ المداخلة

والاداريات العالية التنفيذ

وتعطي لكل اختصاصه وتنفذ

بشكل علمي وعملي اكبر...حتى

كان اقتراحنا ان تكون

وزارة للنفط والغاز والتصنيفة

لانها تعني الكثير والتنفيذ الاكثر

علمية...
هل تاجر مصفى او مصفدين

خارجيين...استغلال الطاقة

المتاحة بطلاقةعالية

للتصفية للغير ونحن

الغير...محنة...وانتم اسرع ادراكا

استحصال دولار على كل يوم مانعنيه

هذه العملية لنا...تاجر

او استخدام برميل دولار

للتصفية...الكمية خارج حصة

بل مئات الفرض من العمل فورا

والذي يعطى عائديات بيع

المنتجات النفطية وسد الحاجة

منها للاستهلاك المحلي

الى متى الانتظار حتى ننشئ

مصفي جديدا...ليس بالامكان

شراء اكثر من مصفى مستعمل

حديث ومصفي في العراق لحين

انشاء المصفي الجديد واي

مصفي يشتري احدث من الموجود

والتسديد بضمان من مصرف

النفط العراقي والذي هوافوق

اي ضمان والعدد ثلاثة او اربعة

مصافي بطاقات مئة الف برميل

يوميا واكثر...وهل تدور او

تلتقف...وحنايكم الاسرع فهما؟

ونحن سنويا نخسر مائتمئة

مصفى من جراء الاستبيسات

النفطية المتبع.

هل يعقل ذلك ...

ما دمنا في قطاع النفط ... ان

نسبة الفقر في العراق لاتحلتها

خمس خطط اقتصادية متميزة

جدا ... للمصرف النفطي

العراقي...حكومي..

والذي سيتحول الى احد اكبر

المصارف العربية خلال سنة فقط

لما من مدخولات ومخرجات

عليه ومنه...وخلال دقيقة تفكير

من حنايكم ستصلون الى مقرة

هذا المصرف المالية والتعهدات

والضمانات الداخلية والخارجية

التي يمكن التعامل بها

وتشغيلها...للقرض والاقتراض

والتعمية وحتى ضمانات سيادية

...الا يستحق قطاع الغاز

العراقي ان نغرده بقانون

وشركة؟

وهل هناك امكانية ..اعتقد

مناحة جدا ...

استثمار الاجار النفطية المبتة

والتي تنتج غازا...وهذا ما

طرخناه في مؤتمر الاستثمار في

بابل غير ان حنايكم اتجه الى

استثمار الغاز المصاحب والحر

الموضوع...والشرح التفصيلي الذي

يؤدي الى توفير المواد الغذائية

وتوليداو انشاء صناعة وطنية

وانتاج وطني ليدخل ضمن نظام

المقاصة في مقالنا المذكور اعلاه

...وتوفير مبالغها من بعض

فائض التصنيفة اعلاه ومن

تخصيص كمية تصفية اضافية

لها خارج حصة اوبك مخصصة

للدول المجهزة مشتقات في

اراضبها ومصافيها او في

احدها ...ومودالاتها عن طريق

مصرف النفط العراقي المقترح

تاسيسه...ومن مهام البطاقة

التموينيةالاساسي هوسد

الوجع للمواطن وللخصن من

سوءالتغذية التي تخلف عاهات

المواداليدية يصرف عليهم

اكثر من التغذية ممن يعانون من

عاهات وتخلف وبطء الفهم وهم

اداة التقدم وراس المال البشري

للعراق الذي تفقده اوريا

ولتعتبر حصة المواطن من

النفط...
ومن الجدير بالذكر ان يكون

هناك شاق وطني دولي محمي

دوليا للنفط الخام على ان يباع

النفط الخام واصل وليس

فوب...تالافيا لاي تاخير للتحميل

للعراق الذي خسرانصل الى

مئات الملايين من الدولارات

سنويا والتي توكلت الشركة مع

عاشدية للدولة...وشرحها

وتفاصيلها قريبا اليكم

...حذار من الدخول في المشاركة

في الحقوق النفطية في المناطق

الحدودية وعلى اي طريقة كانت

وباي تسهيلات والا استعجب

ترسيم للحدود مستقبلا...وانتم

خارج هذا الموضوع شخصيا

...الدخول في استثمار مع تركيا

ولمياء التحميل النفطي الذي

يصدر منه الخام العراقي...ويالخصوص ما تخر به تركيا

الآن...ولمدة طويلة لتحديد

موضوع الخام في الاقليم

وامكانية السيطرةعليه كما

ونظاما...والتسديد بنسبة من

الخام للتصدير ...

...الامن الغذائي ...مرتبط

بالامن المائي ...يقطع من يقطع

وليقفل من يقفل الماء فان

الاستمطار وحث الغيوم على

انزال ماؤها في الحل الاصيل

والذي يوفر الماء للشرب

والاحتياجات الرباعية المهمة

والاساسيات الالهي....

والشرب والزرع والنفط والكهرباء

واحتياطي للازمات ولكل شئ

اخر...من خلال عملية

الاستمطار والتي لنا مقال

منشور بهذا الخصوص

لميار متر 96تححتاج الى ...

مكعب لمة كافة الفضاءات والتي

لا توفر من دول الجوار منها كلف

الامر وبأي عدد من السنين ولكن

باربع سنوات(مدة بقائكم

الاولى) تتوسفر عن طريق

الاستمطارمع توفراكمية الكاملة

من احتياجات المياه

اليومية...كمرحلةاولي ممكن ان

الاعتماد على شركة ويشكل سريع

لتوليف الاحتياجات الاساسية

ومرحلة ثانية رطبها في وزارة

مختصة لتكون شركة مشتركة

وفي مرحلة ثالثة استقلالية

الشركة الحكومية والتي

تستخدم هذه الطريقة...ان

اربعين دولة في العالم

تستخدم هذه الطريقة

اوالتكولوجيا ومنها دول الخليج

....واعلمها الدول المتقدمة وهي

ذات تاثير بيئي سلبي معوم

اما النفط وما علاقته بهذه

الطريقة...ان هي توفير

المالطرح بعني ان

ويعد سدين لا نفط بدون ماء

لحقن الابار النفطية . ان انتقال

المجتمع من الفقر بعني ان

المجتمع مهيج للبناء الاقتصادي

وهو مجتمع منتج اكثر مما

يستتهلك فهذه الولوجية

الاستثنائية

...ان بناء قطاع خاص جديد هو

مسؤلية كبيرة وغير اعتياديةوفي

حالتها القطاع الخاص بكل أشكاله

ويأتيه في تكوين الدخل القومي

اكثر من 3-4 بالمئة فهذا يعني

بناء جديدا وليس اعادة بناء

وحداشس هذا البناء وهي

كثيرة هو

استيراد التاجري

...انشاء صندوق ومصرف دعم

الاستيراد الانشائي الذي يفقده

في اقتصادنا وله شروطه

واساسياته وقوانينه لكنّه

ضرورة اقتصادية مالية داعمة

للاستيراد الانشائي ومحددة

لمصاريف غير ضرورية للاستيراد

الانشائي ومراقبة عليه لعدم

التهرب والتهرب...ولنا في ذلك

مقال منشور...

...الجديل لاستثمار استخدام

نظام ال و مشتقاته ولنا مقال في

ذلك ومع الاسف لم تقدم دراسة

جدي BOT

عن كامل الاستثمار في العراق

ويشير المعنيون بالاعلان عن

عدد الاجازات المنحوخة فقط

وليس معلن حجم المشاريع

المنفذة ومدى مشاركتها في سد

الحاجة المحلية.

والمعالجة التاليةهي دفاع عن

فقرتنا...معمل سنتت بكلفة 250

مليون دولار...مدة الاستثمار ان

سنة -استرداد راس مال العمل

خلال 4 سنوات=40نسبة نهج

المعالج الالهي...وعدد العاملين

لا يتجاوز الف عامل ويتجمع الف

غير مباشر -السرهمالمدفوع

مرتين مائةمئة او مرتبة بيع

المادة الاولية والشراء بناقص جزء

عن السوق العالمية واكثر حسب

السوق...وكل العائدات تصرف

على البنية وتحسينها لغير...انّه

استهياث .

...ماذا لو اتخذ قرار مركزي

واجباري ان يتبنى كل مصرف

اهلي المشاركة مع اي مستثمر

لانشاء معمل من المعامل

الصغيرة المتوسطةالموسطة

وبمساهمة القطاع الخاص

العراقي مع دعم من الدولة

استثنائية وخاص وتباع للقطاع

الخاص والمواطنين بالاسهم

وكما تعرفون الكل يبحث عن

ضمانات داخلية...وانتم بقانون

الاستثمار قرار او تعليمات

بذلك لانئني سنوياما لايقل عن40

معمل جديد كم وكم من الامور

التي تختب عن هذا المنجز...وربما

يحتاج الى قانون ليكن

- وتشجع للاستثمار الوطني

...بصارى الى استصدار قرار

بتخصن...اعفاء من كافة الرسوم

والظرائب وعلى كافة اعمال